الأمم المتحدة

E/AC.51/2019/L.4/Add.22

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
28 June 2019
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والخمسون
٣-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين

مشروع التقرير

المقرر: السيد جون **يامادا** (اليابان)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

(البند ٣ (أ))

البرنامج ٢٠
حقوق الإنسان

١ - نظرت اللجنة أثناء جلستها العشرين، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، في البرنامج ٢٠، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج في عام ٢٠١٨ (A/74/6 (Sect.24)). وكانت مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2019/CRP.1/Rev.2) معروضة على اللجنة أيضا.

٢ - وعرضت الأمينة العامة المساعدة ونائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان البرنامجَ وردّت على الاستفسارات التي طُرحت خلال نظر اللجنة فيه.

020719 010719 19-10839 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها للبرنامج ولعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وشددت على دورها الهام في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في ظل التقيد التام بميثاق الأمم المتحدة. وأعربت عدة وفود عن تأييدها للميزانية البرنامجية المقترحة للبرنامج ٢٠ في عام ٢٠٢٠. وأعرب أحد الوفود عن ترحيبه بإدراج المنظور الجنساني في برنامج العمل. ورحبت بعض الوفود بتركيز المفوضية على الأشخاص ذوي الإعاقة. وطُرح سؤال بشأن الكيفية التي يمكن بها للبرنامج أن يعزز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكيفية تحقيقه للتوازن بين هذه الحقوق والحقوق المدنية والسياسية.

٤ - ورحب أحد الوفود بجهود المفوضية الرامية إلى زيادة الشفافية في عملها. ورأى ذلك الوفد أن ممارسة عقد جلسات الإحاطة في جنيف نهج مفيد في توطيد التعاون بين الدول الأعضاء والمفوضية وفي تقوية سبل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومع ذلك، شدد الوفد على أن تلك الاجتماعات ينبغي ألا تقتصر على تجميع آراء الدول الأعضاء، بل ينبغي أن توضع في الاعتبار أثناء عرض البرنامج.

٥ - وإذ شدد على أن الغرض من الخطة البرنامجية هو التركيز على الجوانب البرنامجية والمالية للبرنامج، أعرب الوفد عن قلقه إزاء تغيير البرنامج ٢٠ في التقرير إلى ''مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان''، وطلب العودة إلى استخدام ''البرنامج ٢٠'' في نص التقرير بكامله. ورأى الوفد أن الخطة البرنامجية ينبغي أن تركز على الميزانية البرنامجية المقترحة للبرنامج ٢٠ في عام ٢٠٢٠، ولا ينبغي أن تتناول أنشطة المفوضية، التي تعدّ جزءا من الأمانة العامة وليست كيانا منفصلا. ولم يجد الوفد جدوى في إدراج الفروع المعنونة ''أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨'' و ''أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة''، ورأى كذلك أن تقييم الأنشطة ليس الهدف الرئيسي للخطة البرنامجية. وتساءل الوفد أيضا عن إدراج صور في السرد البرنامجي، مشيرا إلى أن ذلك من شأنه أن يبرر الزيادة في تكاليف إعداد الوثيقة.

٦ - وشدد الوفد كذلك على أن المفوضية تعمل بما يتماشى مع البرنامج ٢٠، وليس العكس، وحذر من أن المفوضية تتجاوز نطاق ولايتها على ما يبدو. وذكر الوفد أن المفوضية لا تضطلع بدور في تعزيز حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان، حيث أن ذلك من اختصاص الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، طلب الوفد استخدام الصيغة الواردة سابقا في الخطة البرنامجية.

٧ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء إدراج صياغات جديدة في التقرير والاستعاضة بها عن الصياغات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في السابق. وفيما يخص الفرع المعنون ''التوجه العام''، أعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن اختيار الصيغة الواردة في البرنامج، مشددا على أن صياغة البرنامج يجب أن تكون واضحة وألا تؤدي إلى الغموض. وفي معرض الإشارة إلى الجملة الأخيرة من الفقرة ٢٤-١، التي تنص على أن ''تضطلع المفوضية بدور في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو متسق مع حقوق الدول الأعضاء والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان''، رأى الوفد أن هذا الدعم ينبغي أن يقدم على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية، لأن الدول الأعضاء هي من يملك البرنامج.

٨ - وأثارت عدة وفود شواغل بشأن استخدام مصطلح ''المجتمعات المحلية المهمشة والمستضعفة والمقصية'' في الفقرة ٢٤-٧، وطُلب توضيح أهمية هذا المصطلح بالنسبة للبرنامج ولولاية المفوضية.

٩ - وتساءل أحد الوفود عن إدراج معلومات عن أنشطة التقييم والتقييم الذاتي في الفقرتين ٢٤-١٣ و ٢٤-١٤ من التقرير، وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن التقييمات التي لا تقرها الهيئات الحكومية الدولية المختصة ينبغي ألا تُستخدم في توجيه البرنامج. ورحب وفد آخر بإدراج التقييمات والتقييمات الذاتية في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠.

١٠ - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠، لاحظ أحد الوفود أن السرد البرنامجي ينص على أن أهداف البرامج الفرعية تسترشد بالقانون الدولي، وأعرب عن رأي مفاده أن أهداف البرامج الفرعية ينبغي أن تسترشد أولا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان قبل أن تسترشد بالقانون الإنساني الدولي، في إشارة إلى الفرق التمييزي بين هذين الإطارين القانونين. فعلى الرغم من تكاملهما، لاحظ الوفد أن القانون الدولي الإنساني ينطبق في الحالات الإنسانية، في حين أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق في أوقات السلام والحرب على السواء.

١١ - وأشار أحد الوفود إلى أن تغييرات أجريت في صياغة أهداف جميع البرامج الفرعية بالمقارنة مع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. واستفسر الوفد عن سبب ذلك التغيير وطلب العودة إلى الصياغة السابقة.

١٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، تعميم مراعاة حقوق الانسان والحق في التنمية والبحث والتحليل، تساءل أحد الوفود عن استخدام مصطلحات لم تتوافق الآراء بشأنها على الصعيد الدولي، مثل الإشارات إلى ''نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان''، وطلب حذف تلك الإشارات من التقرير. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن غياب مفهوم ما في أحد قرارات الجمعية العامة لا يمنع من إدراجه في الوثائق والتقارير الأخرى. ولاحظت عدة وفود انعدام توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن الاعتراف بالحق في التنمية باعتباره حقا من حقوق الإنسان. وأعرب أحد الوفود عن دعمه للتنمية الدولية على الرغم من عدم الاعتراف بوجود حق عالمي في التنمية. ولهذا الغرض، ذكر الوفد أن المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تشير إلى ''الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق يضمن الصحة والرفاه''.

١٣ - ورحب وفد آخر بإدراج حقوق أخرى غير حقوق الأفراد في برنامج العمل، ولا سيما الحق في التنمية. غير أنه لاحظ أن ثمة، على ما يبدو، قدر من عدم التوازن في تناول مختلف الحقوق ضمن الحق في التنمية. وقد طلب هذا الوفد توضيح هذه المسألة.

١٤ - وتساءل أحد الوفود عن أعمال البرنامج في مجال التجارة العادلة والشاملة للجميع، مشيرا إلى أن التجارة الدولية الحرة والاتفاقات التجارية الدولية تندرج مباشرة ضمن ولاية منظمات دولية أخرى، مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية.

١٥ - وفيما يتعلق بمقياس أداء النتيجة التي تم تسليط الضوء عليها لعام ٢٠٢٠ في إطار البرنامج الفرعي ١ (ب)، الحق في التنمية، طُرح سؤال بشأن مدى صواب البرهنة على النتيجة بعدد التقارير الوطنية الطوعية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تتضمن إشارات إلى الحق في التنمية، ولاحظ أن من طبيعة التقارير الطوعية أن يصعب التنبؤ بها. واستفسرت بعض الوفود عما إذا كان من المقرر أن يتناول البرنامج أثر التدابير القسرية الانفرادية على حق الدول الأخرى في ممارسة حقها في التنمية.

١٦ - وفيما يتعلق بالنتيجة التي تم تسليط الأضواء عليها في عام ٢٠١٨ في إطار البرنامج الفرعي ١ (ج)، البحث والتحليل، لاحظ أحد الوفود أن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة

والنظامية لا يحظى بالتأييد العالمي، وبالتالي ليس من الملائم أن يتولى البرنامج الدفاع عنه. ومع ذلك، لم تثر في هذا الصدد اعتراضات بشأن المساعدة التي يقدمها البرنامج إلى البلدان، بناء على طلبها، من أجل تيسير ترجمة الاتفاق العالمي وتنفيذه في إطار خططها الوطنية.

١٧ - وفيما يتعلق أيضا بالنتيجة المقررة لعام ٢٠٢٠ التي تم تسليط الأضواء عليها في إطار البرنامج الفرعي ١ (ج)، شكك أحد الوفود في ولاية البرنامج فيما يتعلق برصد حقوق الإنسان وطلب حذف جميع الإشارات من هذا القبيل من التقرير. وأشار أحد الوفود إلى الفقرة ٤ (و) من قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨، الذي قررت فيه الجمعية أن تشمل مسؤوليات المفوضة السامية ''أداء دور نشط في إزالة العقبات الراهنة والتصدي للتحديات الماثلة أمام الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان، وفي الحيلولة دون استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم على النحو المحدد في إعلان وبرنامج عمل فيينا''. وفي هذا الصدد، لوحظ أن رصد حقوق الإنسان جزء ضروري من عمل المفوضة السامية من أجل الوفاء بتلك المسؤولية.

١٨ - وفيما يخص النتيجة المقررة لعام ٢٠٢٠ التي تم تسليط الأضواء عليها في إطار البرنامج الفرعي ٢، دعم الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، ولا سيما التحديات وسبل التصدي لها، طُلب توضيح بشأن المعدل المنخفض، الذي لا يتعدى ١٧ في المائة، لجميع الدول الأطراف التي تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، وتم الاستفسار عن التدابير التصحيحية المقررة من أجل تحسين ذلك الامتثال.

١٩ - وفيما يتعلق بالجدول ٢٤-٤، المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ في إطار البرنامج الفرعي ٢، طُرح سؤال عن الانخفاض في وثائق الهيئات التداولية والخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات، الذي يتبين في الأرقام المقررة والأرقام الفعلية لعام ٢٠١٨، وطُلب شرح سبب الارتفاع في الأعداد المقررة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

٢٠ - وفيما يخص النتيجة المقررة لعام ٢٠٢٠ التي تم تسليط الأضواء عليها في إطار البرنامج الفرعي ٤، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، رأى أحد الوفود أن البرنامج ليست له ولاية التأثير على عمل هيئات حقوق الإنسان، ولا على تعزيز أو تحسين أساليب عمل آليات حقوق الإنسان، التي تظل من اختصاص الدول.

٢١ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لخدمات إدارة المؤتمرات المقرر تقديمها إلى مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، واستفسر عن كيفية معالجة الازدواجية المحتملة في أدوار الجهات المتعددة المكلفة بولايات مختلف آليات حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بمقاييس الأداء المحددة للنتيجة المقررة لعام ٢٠٢٠ التي تم تسليط الأضواء عليها في إطار البرنامج الفرعي ٤، طلب الوفد توضيح النسبة المئوية المقررة لعام ٢٠٢٠ من البيانات الصادرة عن اثنين أو أكثر من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وأعرب الوفد أيضا عن استعداده للعمل مع البرنامج على استعراض حالة نظام هيئات المعاهدات في عام ٢٠٢٠ وعلى إصلاح مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٢١.

٢٢ - وفيما يخص النتيجة المقررة لعام ٢٠٢٠ التي تم تسليط الأضواء عليها في إطار البرنامج الفرعي نفسه، أعرب أحد الوفود عن تحفظاته إزاء إدراج الولايات القطرية والجهات المكلفة بولايات الإجراءات

الخاصة التي لا تحظى بموافقة الهيئات الحكومية الدولية وتأييدها على الصعيد العالمي. وأعرب وفد آخر عن تأييده لجميع ولايات البرنامج ٢٠، بما في ذلك الولايات القطرية.

٢٣ - وفيما يخص التعليق الوارد تحت الصورة التي تبين نتيجة البرنامج الفرعي ٤ التي تم تسليط الأضواء عليها في عام ٢٠١٨، الذي يصف البرلمانات باعتبارها من فروع الحكم، طلب أحد الوفود الاستعاضة عن كلمة ''حكم'' بكلمة ''حوكمة''.

٢٤ - وطرح سؤال بشأن كيفية تحقق البرنامج من المعلومات المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان الواردة من الأطراف الخارجية، مثل المنظمات غير الحكومية. والتُمست معلومات عن الطريقة التي يعتزم البرنامج أن يستخدم بها الموارد الخارجة عن الميزانية التي تُجمع بما يتماشى مع ولاياته التشريعية، والكيفية التي سيضمن بها المساءلة والشفافية في استخدام تلك الموارد.

٢٥ - وأشار أحد الوفود إلى عدم الاتساق في ترجمة مصطلح ''حقوق الإنسان'' في النسخة الفرنسية من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (''droits de la personne'' و ''droits de l'homme'') ودعا إلى الاتساق في استخدام المصطلحات. ولاحظ وفد آخر أن على الرغم من أن كلا المصطلحين يستخدمان في اللغة الفرنسية وأنهما في تلك الحالة لا يسببان الارتباك، ينبغي مع ذلك الحرص على الاتساق في استخدام الصيغ المتفق عليها، إن وجدت، في ترجمة تقارير الأمين العام.

٢٦ - وطُرح سؤال عن الخطة البرنامجية وعما إذا كانت تشمل السفر إلى الأقاليم التي لا تسيطر عليها السلطات الدستورية في الدول المعنية.